آراء

رئيس يؤذي اللغة العربية

معن البياري

يشترك رئيسا الحكومتين اللبنانيتين، لتصريف الأعمال حسان دياب والأخرى المستعصية سعد الحريري، في أمر نادر الحدوث، أنهما عندما يقرآن نصا مكتوبا أمام الصحافة، يقرآنه بالعامية اللبنانية، فيما المألوف أن الناس، سيما في منزلة رئيس حكومة، يقرأون بالفصحى نصوصا مكتوبة، وإذا ارتجلوا يتكلمون بالعامية غالبا. ولا يؤشّر حال الرجلين هذا إلى غير استخفاف المسؤول العربي، وكذا قطاع عريض من النخبة العربية، علنا باللغة العربية. وتتوالى الشواهد الدالة على هذا الأمر بلا توقف، من جديدها أخيرا الإهانات المريعة التي ارتكبها بحق لغة الضاد غالبية أعضاء مجلس النواب الأردني، في كلماتهم في جلسات الثقة بالحكومة، ومعظمهم أصحاب شهادات جامعية. أما إذا سمعت رئيس مجلس الشعب المصري، علي عبد العال، وكنتَ من الغيارى على لغة الأمة الواحدة، فإنك ستحتاج إلى أعصاب خاصة كي تحتمل الوفير من نصب الفاعل وجرّ المفعول به. ويرحم الله الأديب والوزير التونسي، محمود المسعدي (1911 – 2004)، لم يكن يسمح، إبّان كان رئيسا لمجلس النواب في بلاده، بأن يتحدّث الأعضاء بغير الفصحى السليمة، بل ويحدث أن يصحّح أي خطأ يسمعه. ويستحق أداء الرؤساء العرب اللغوي، في خطبهم وكلماتهم وأحاديثهم، بحثا موسعا، لأهمية معرفة مقادير احترامهم اللغة، وبالتالي مواقعهم. ثمّة منهم من كان حرصه على أداءٍ لغوي سليم واضحا، سواء قرأ نصا أو ارتجل، حافظ الأسد مثلا. وثمّة من يتقن قراءة النصوص بسلامة بيّنة، فيما تفضحهم أحاديثهم المرتجلة، حسني مبارك مثلا، وبشكل أكثر فداحة عبد الفتاح السيسي. وفي البال أن الراحل شفيق الحوت كتب، محقّا ومبالغا في الوقت نفسه، إن ياسر عرفات، في خطابه أمام الأمم المتحدة في العام 1974، لم يترك خطأ نحويا إلا وارتكبه، فيما كان النص قد شكّل أواخرَ مفرداته باللون الأحمر محمود درويش ونبيل شعث والحوت نفسه.

أمام البؤس المريع لحال اللغة العربية على ألسنة رؤساء وحاكمين ونخب ونواب ووزراء عرب (فضحت أخطاء وزير التربية والتعليم المصري السابق، الهلالي الشربيني، الإملائية، وكانت مهولة)، يشيع منذ شهور أن الرئيس التونسي، قيس سعيد، صاحب لغة عربية سليمة، وذلك في معرض مديح شأنه هذا، والثناء على حديثه الدائم بالفصحى. وتُستعاد في الأثناء المقولات الذائعة عن اللغة وعاءً للفكر، وإن وضوح التعبير بلغةٍ صافيةٍ صحيحةٍ يدلّ على وضوح الرؤية، فيما الكلام بعاميةٍ فقيرة، وبثرثرة بلغة سطحية لا تحترم أبسط القواعد، ينم عن تشوش الرؤية. وبذلك يُحرز قيس سعيد مديحا مضافا. ولكن الحاصل أن كلام الرجل لا يستثير غير التندّر والإضحاك، لشديد الأسف، وهو ما لا يعود إلى العربية الفصحى نفسها، وإنما للتصنّع والتكلّف اللذين يبدو عليهما الرئيس وهو يقول ما يقول، سيما وأنه يتعمّد منحىً في كلامه يذهب إلى غريب الفصحى، وغالبا باختيار مفرداتٍ ليس ثمة ما يدعو إلى استخدامها. ولا شطط في القول هنا إن أثر هذا الأمر بالغ الإيذاء للغة العربية في الحال الراهن الذي نعرف، والذي من تفاصيله أن علاقة الشباب العربي (وغير الشباب أيضا) ليست سوية، سيما وأنهم محاصرون «السوشيال ميديا» ووسائل الإعلام الركيكة، والنفوذ الفادح للغة الهجينة، من العربية والإنكليزية معا، أو العربية والفرنسية معا، فإذا ما قابلتْهم لغة قيس سعيد فإنهم، على الأرجح، سيجدون أنفسهم مدفوعين إلى النأي أكثر وأكثر من الفصحى السليمة، بل ربما سيتسرب إلى أفهامهم أن اللغة العربية هي هذه، التي تكلم بها قيس سعيد، مثلا وهو يعطي موظف تشريفات في مكتبه رسالةً ليسلمها إلى من سيسلمها إلى المرسل إليه، ثم «لا يعودَنّ» إلا بما يفيد تسليمه لها. فيما الصحيح أن كثيرين يتحدثون العربية الراقية، الأنيقة من غير افتعال، والمحمولة على البساطة، ويُحدثون أثرا طيبا في نفوس سامعيهم من أولئك الشباب ذوي المزاج المتحدّث عنه.

بإيجاز، ليست العربية الفصحي التي يلزم تعزيز حضورها في الفضاء اللغوي في مجتمعاتنا العربية هي التي يتكلمها قيس سعيد، وتثير الهزء، سيما وأنه ينطقها بملامح جامدة ومتجهمة، وآمرة وناهية. وسيما أنها مقرونة بأدائه السياسي، المتعالي، المتحفظ عليه، غير المرضي على الأصح. وفي هذا كله، فإنه يمارس إيذاءً معلنا باللغة العربية، يتفاقم أثره البائس إذا ما تم تفضيل عامية حسان دياب وسعد الحريري عليها مثلا.

التوافق الليبي بين الواقعية والطموح

الفيتوري شعيب

التوافقية في اختيار (وتأسيس) الأجسام المختلفة التي ستدير الدولة الليبية عبر ملتقيات الحوار، الأممية منها، وحتى الداخلية، من أسباب الاختلاف وليس التوافق، ما سينتج عن تغليب هذا المبدأ، غير الواقعي، على عدم قدرة أعضاء فريق الحوار على إنشاء جسم يُمكِنُ من خلاله تجاوز المرحلة. وهذا ما كان واقعاً في ملتقى الحوار المنعقد في جنيف، 5 فبراير/ شباط الحالي، والذي نجح في التغلب عليها، ما مكّن أعضاء فريق الحوار من انتخاب مجلس رئاسي ورئيس حكومة تنفيذية جديدة. الأمر الذي يقود إلى الحديث عن التوافق الأوسع والأشمل، والمتمثل في الشعب، حول هذه الأجسام الجديدة من عدمه، حيث يحتاج التوافق السياسي بيئةً وحاضنةً مجتمعيةً له قدر الإمكان، والتي بدورها تجعل فرص نجاح عمل هذه الأجسام في تحقيق بعض الاستقرار مرضيةً إلى حد ما. كما أنه لا بد للتوافق النسبي من إنشاء علاقات سياسية مختلفة، تراعي المرحلة وخصوصيتها، والتركيز على أكبر قدر ممكن من الإجماع المجتمعي والسياسي حولها، تتمازج معه مكونات المجتمع المختلفة، باعتبار أن هناك نسيجاً اجتماعياً تغذيه المناطقية الذي صار على إثرها فاعلاً ومؤثراً في مراحل عمر الثورة الليبية ذات السنوات العشر.

كما أن الحديث عن التوافق يقودنا إلى التنبيه إلى تكلفة هذه التوافقات في قابل الأيام والشهور، ليس ابتداء بتكوين الحكومة والتقاسمات والمحاصصة التي سوف تتجاذبها، وليس انتهاء بمنح الثقة للحكومة من البرلمان المتشظي على نفسه، أو الأيلولة في ذلك إلى ملتقى الحوار إن فشل البرلمان في منحها. ومن جهة أخرى، التحدّي المستقبلي الآخر لهما (المجلس الرئاسي والحكومة) هو القدرة على المحافظة أو التماسك ومقاومة أي انشقاق يخلّ بهذا التوافق النسبي، والذي إن حدث سيكون له تأثير سلبي كبير على المشهد السياسي الليبي، ومن ثَمَّ على البلاد ككل. وبالتالي، أي بوادر اختلاف على هذا التوافق في الفترة المقبلة والقليلة (المحدودة بشهور) في البلاد، قبل الوصول إلى موعد الانتخابات في 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021، كما هو مقرّر لها، يجعل من إمكانية العودة إلى المربع الأول للأزمة واردة وبكل قوة؛ بل ربما يكون بحدّة أكثر. تجذير هذا التوافق، وتحويله إلى حالة دائمة، ولو مرحلياً، من الصعوبة بمكان. ولكنّ له أثرا إيجابيا على كل الأبعاد والأصعدة، الداخلية منها، والخارجية، الإقليمية والدولية، باعتبار أن هذا التوافق النسبي كان له أثر واضح في القبول به على الصعيد الإقليمي للدولة الليبية، وهذا مهم جدا، باعتبار أن لدول الجوار تأثيرا مباشرا أو غير مباشر في إنجاح هذا التوافق أو إسقاطه، كما أن الشراكة السياسية تعتبر عنصرا أساسيا في ترسيخ التوافق أو الانقلاب عليه داخلياً، وهذا أول امتحانات العمل والتكوين للحكومة الجديدة. كما أن منهجية الشراكة لا تقف عند اقتسام السلطة والوزارات أو الهيئات الرسمية للبلاد، بقدر ما هي منهجية لمحاولة إيجاد هذا التوافق النسبي فعليا على الأرض، والجمع بين الأطياف السياسية المختلفة ليظهر التأثير الفعلي والحقيقي على التوافق وآلياته في العمل، وإلا كان هذا التوافق ما هو إلا نتاج مماحكات سياسية لن يكون لها تأثير على الواقع أولاً، وعلى حل الأزمة في البلاد ثانياً.

في المقابل، ثمّة مصالح ومنافع تسعى المكونات السياسية المختلفة إلى تحقيقها، عبر هذا التوافق، سواء من خلال إعادة التموقع في مفاصل الدولة، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، أو من خلال اختيار مبدأ المعارضة الهدامة، غير أن هذا الخيار الأخير لن يكون إلّا بنسبة محدودة، ليس لها تأثير واقعي وفعّال على كل الأحوال، بالنظر إلى المجتمع الدولي، والترحيب الذي صاحب اختيار المجلس الرئاسي والحكومة الجديدين.

(كاتب ليبي)

الاغتيال الفكري للأفغاني

مهنا الحبيل

لعل أبرز ما يقف عنده الباحث في حياة جمال الدين الأفغاني، مصلح الشرق الكبير، السبق الذي سجله في تلخيص الأزمة الفكرية العميقة للشرق، المسلم على الخصوص، وهو ما لم يُعطَ حقه من الحوار وإعادة البناء عليه، في التسلسل الفكري الضروري لرحلة المشرقيين. على الرغم من أن الأفغاني حظي باعتراف وتقدير كبير، من علماء وشخصيات ثقافية سياسية وجماهير احتشدت حوله، من المسلمين وغيرهم من طوائف الشرق الذين وجدوا فيه روحاً أخلاقية وفكرية وحقوقية، تحشد الجميع في ثنائية النهضة التي أوقف روحه لأجلها. وهي وحدة الشرق أمام الغزو الاستعماري الغربي المتنوع، عبر الحرب أو السياسة أو الحصار المتعدّد، والثانية الدعوة إلى نهوض المسلمين، من أمراض الاستبداد والتخلف، والعجز العميق، عن تحرير الفكر العقلي الذي ندبت إليه مقاصد الإسلام.

وعلى الرغم من أن رحلة الأفغاني لا تزال ملهمة تستحق الإعجاب، إلا أن مواطن التحرير الفكري في عالم اليوم تحتاج مسارات جدلية جديدة بعضها حُرّر بالفعل، تتجاوز حدود أفكاره، بحكم تطور النظريات العالمية، وموقف الفكر الإسلامي الفلسفي فيها، موافقةً أو تصحيحاً أو نقضاً. لكن الأصول التي بَنى عليها الأفغاني قاعدة خطابه، وكانت حاشدةً في رحلته السياسية والفكرية، التي وثّقها أقرب تلامذته إليه وحفظها، ودوّن أحداثها، لا تزال بالفعل ملهمة للأجيال، مسرعة الخُطى إلى القلوب والعقول، مذكّرة بمنهجه الفريد رحمه الله، في العبور بين نقد الغرب والإقرار لهم، في أصول التحوّل المدني لنهضة أوطانهم، وهنا حكاية مختلفة عن هذه العلاقة المشتبكة. فجمال الدين الأفغاني ظل مرابطاً بقوة، عند تشدّده مع التدخل الاستعماري والتلاعب بأقطار المسلمين، مع أنهُ كان منفتحاً في الحوار مع الشخصيات الغربية السياسية والفكرية التي كانت تُعجب به، لكن مركزها كان يحذّره، بل ويطارده ويراقبه، ويُضيّق عليه، كلما شعر المستعمر بأن آثار فكره ومنابر خطابه تتحوّل إلى وقود للثوار المسلمين، وحلفائهم من الديانات الأخرى التي عانت من بطش الاستعماريين، الأنغلوساكسون والفرنسي.

وكانت له نظرات دقيقة في تفكيك خطط المستعمرين، تُفصّلُ بين الخُبث الإنكليزي الأدهى الذي يعتمد أقل مستويات القتل، في المستعمرات، ويُركّز على إعدام الوطنيين وحصارهم، حتى تسقط في يديه بلدان الشرق، ويضمن احتواء أي مقاومة، والبأس الدموي المتطرّف للاحتلال الفرنسي والغربي الآخر الذي أثخن في الشعوب، وذبحهم من دون هوادة. ولا يزال هذا المسار في علاقة الغرب بالشرق يحوي أفكاراً وتصوّرات، تحتاج للتلخيص والبحث، في ظل ضعف حركة الاستغراب التي كانت المقابل الأخلاقي في الفلسفة والفكر للاستشراق، في فهم التجربة الغربية الحديثة، وجذورها الدينية السياسية، فهذا الفراغ لا يزال يُضعف كثيراً البحوث الأكاديمية المنصفة، في الجدل المعرفي بين ركني العالم الثقافي. ولم يكتفِ الأفغاني بالتفكيك السياسي لخطط المشروع الغربي، وعلاقته بالنزعة الفكرية المناهضة للشرق، وهو أحد أبرز مفكّري المقاومة في الشرق، وداعمي الوحدة الوطنية بين الأديان والأعراق، لأجل بناءٍ وطني مستقل، يستعيد مصالح المشرقيين من الاستعمار. ولكن حين طَرح عليه تلاميذه في الخاطرات التي كانت تدوّن وتبعث إلى محبيه، رفض الإقرار للغرب بالتفوق المدني بمعنييه، الفلسفي والحقوقي. ولقد بَسط هذا الأمر في خاطراته تلميذه محمد باشا المخزومي، حين أوضح لهم يوم ظنوا أن إشادة الأفغاني باعتناء الغرب بأصول التقدّم المدني وأرضيته العلمية، والتنظيم الدستوري الحقوقي، هو مدنية مطلقة، فأجاب الأفغاني بأن ذلك غير مسلّم، من خلال قياس ما صنعه الغرب، من آلات الحرب والدمار الشامل، ومن خلال ما وظفه من هذه الصناعات وغيرها ضد النفس الإنسانية.

> لا تزال رحلة الأفغاني ملهمة تستحق الإعجاب، إلا أن مواطن التحرير الفكري في عالم اليوم تحتاج مسارات جدلية جديدة

كل هذه السيرة التي تنضح عن عقل مبدع استيقظ المشارقة وأيقظهم، منذ قرن ونصف قرن، وظل يهتف ويناشد كل الشرق، حتى وفاته في إسطنبول عام 1897، وكل ما تعرّض له من مطاردة عبر المستبدين المحليين أو وكلاء الاستعمار، فظل يترحل من قُطر إلى قطر، تتبعه أوامر الترحيل، والتحقيق والتعقب وقبائل جواسيس أستانة والإنكليز. ولم يشفع ذلك كله لاستمرار مطاردة جمال الدين الأفغاني، ملهم الشرق بعد رحيله. وهنا يبرز من خلال رسائله ومجمل ما كتب عنه، ومن المنابر التي استهدفته، أن الأفغاني توافق على اغتياله الفكري، ومَنْع الناس من فكره، موقف السلطان عبد الحميد منه، والحملة الجاسوسية الضخمة التي طاردته في حياته ثم أُعيد إنتاجها لتشويهه. والعجيب أن موقف البنية الدينية الموالية للاستبداد العربي، استنسخت رحلة أستانة في مطاردة جمال الدين، على الرغم من اختلاف المذهب بين العثمانية التراثية الدينية والمشروع التتريكي للعرب، وبين الوهابية السياسية التي اخترقت جماعات إسلامية عديدة، فكل منهما ما زال يشحذ حرابه لتشويه سيرة الأفغاني. والسبب الأصلي في ذلك هو ما حرّره جمال الدين بنفسه، وثبت في الحديث عنه وعن سيرته، وهو كذلك لدى كل رموز الإصلاح السياسي والثقافي من أنصار مشروع الجامعة الإسلامية الذي تبناه عبد الحميد والدولة العثمانية ذاتها، وكان الأفغاني أحد أبرز دعاتها، كمقابل إصلاحي نهضوي حقوقي للخطط الغرب المركزية، فأخذت أستانة مصطلح الجامعة الإسلامية، وعطلت المشروع السياسي، لكي تستخدم الإعلان الخطابي، للدعاية ضد التدخل الغربي، فيما رفضت كلياً أي مضمون فكري إصلاحي، فأحبطت دعاة المشروع قبل خصومه من المشرقيين، وهو كذلك في المطاردة السياسية للمستبد العربي الذي استخدم المرجعية المذهبية لضرب دعاة النهضة.

ولقد قدمت النسخة الخاصة المحققة لكتاب خاطرات، من فريق علمي متمكن، منه الراحل محمد عمارة، وقادت المشروع منى أبو زيد، تفنيداً علمياً وتوضيحاً عن الحملة الكاذبة التي تغتال فكرياً الأفغاني، لكن المأساة الكبرى أن تعطيل العقل الإسلامي المبدع الذي تألم على حصاره الافغاني لا تزال سمومه تسري.

(كاتب عربي في كندا)

كاريكاتير **عماد حجاج**

عندما تكلمت رغد صدّام حسين

فارس الخطاب

نجحت قناة العربية، أخيراً، في الحصول على سبق، بمقابلاتها الحوارية مع رغد، ابنة الرئيس العراقي الراحل صدّام حسين، أفضى إلى زيادة نسبة مشاهدتها والتفاعل معها، وإنْ هناك ملاحظات كثيرة جداً على الأسئلة ومحاور الحلقات والأسئلة المرتجلة من المحاور. وقد كشفت رغد، فيما كشفت، عن حالة فوضى عارمة في العراق خلال فترة الغزو الأميركي الدولي، عام 2003، ثم الاحتلال، حتى إن رئيس الجمهورية لم يكن قد رتب، أو حسِب حساب عائلته، في حالة تنفيذ الولايات المتحدة قرارها بغزو العراق واحتلاله، فبحسب رغد، كان خروجهم عشوائياً وكلٌ لا يعلم بمصير الآخر، فهي مع شقيقتها رنا خرجتا باتجاه، ووالدتها مع حلا خرجتا باتجاه آخر، من دون تنسيق، أو علم مسبق أو لاحق بمصير أخويهم، عُدي وقُصي، ولا حتى والدهم صدام حسين.

لم يكن للتعليقات الكثيرة، وربما المخاوف الأكثر، لدى نواب وكتاب وسياسيين عراقيين، من ظهور ابنة صدام، ما يبرّرها، وهي تدلّ على ضيق الأفق السياسي لدى الذين نظروا إلى هذه المقابلات التلفزيونية تمثل توجهاً لتهيئة هذه المرأة للعب دور سياسي في مستقبل العراق، مستندين في ذلك إلى تعويم بعض إجاباتها عن أسئلةٍ لا تملك هي إجاباتها الفعلية، واكتفت بالقول عنها «كل شيء وارد» أو «كل شيء ممكن» و«كل الخيارات مطروحة»، فاعتبروا هذه العبارات «عدم نفي إمكانية حدوثها». وطالب نواب، ومنهم رئيس لجنة «الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين» في البرلمان العراقي، عبد الإله النائلي، من خلال مذكرات رفعوها إلى وزارة الخارجية العراقية، باستدعاء سفيري الأردن والسعودية لتسليمهما مذكرات احتجاج شديدة اللهجة، معتبرين إظهار رغد «تجاوزاً سافراً» على الشعب العراقي. كذلك دعا زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، البرلمان والحكومة العراقية إلى تفعيل دور هيئة اجتثاث «البعث الإرهابي المحظور»، بحسب تعبيره. وهناك من العرب من اعتبر الإطلالات التلفزيونية هذه لابنة صدّام حسين بمثابة فتق لجرح احتلال الكويت، وأظهروا امتعاضهم وتعليقاتهم المتشنّجة ضد مرحلة صدّام، وبعضهم تجاوز هذا الحد بإظهار عقد تاريخية، ظن بعضهم أن 18 عاماً من سقوط نظام صدام كانت كفيلة بتجاوزها. وفي هذا كله خيبة كبيرة جداً للمراهنين على علاقات طبيعية بين العراق وجيرانه، على الرغم مما قدمته حكومات ما بعد 2003 من تنازلات وتسهيلات على حساب حقوق تاريخية وجغرافية، وأقول خيبة، لأن ردود الأفعال كانت لمجرد ظهور سيدةٍ لا تمتلك أدوات تنظيمية أو تنفيذية، أو حتى تمويلية، تأتي من خلالها إلى حكم العراق، أو حتى تسمح لخيالات بعضهم لتصور هذا الأمر.

ولكن، ولإنصاف الأجزاء الستة من سلسلة الحوار، فإن مجمل حديث رغد كان ودياً، تصالحياً، ولم يكن فيه أية نبرة تهديد ووعيد. كما أنها تجاوزت أسئلة كثيرة أرادت أن تقذف بها للتعبير عن موقف تجاه أحد من القوى المتنفذة في العراق اليوم، لكنها أفردت تعليقات كثيرة خاصة بأوضاع بلادها السيئة، وسيطرة إيران وتحكّمها في المشهد العراقي، معتبرة حل هذا التدخل والنفوذ بيد العراقيين، إذا ما اتحدوا وواجهوا «استباحة العراق بعد غياب السلطة الحقيقية». هناك أسئلة تُثير استفهاماً بشأن أسباب وضعها في هذا الحوار، مثل رأي رغد بحزب البعث، وعلاقة عائلتها بنائب صدام حسين، عزة إبراهيم، ومذكرات حرير حسين كامل، وقضايا أخرى ترتبط بمعلومات يعرفها الجميع عن زوجها، حسين كامل، وطريقة مقتله، ثم عن إمكانية لعبها دوراً سياسياً في العراق.. إلخ، فالجميع يعلم أن حزب البعث في العراق ليس حزباً عائلياً، والدليل أن أولاد صدّام وبناته لم يكونوا قادة، أو حتى من الكادر المتقدّم للحزب، وأن هناك قيادات تعمل بشكل تنظيمي يعتمد السرية المطلقة، بسبب ظروف عمل البعثيين في البيئة العراقية التي تحظر نشاط هذا الحزب، أياً كانت.

واحد من أهم الاستنتاجات التي أفرزتها تعليقات المعلقين على هذه المقابلة التلفزيونية، وهم كثر، هشاشة النظام السياسي في العراق، إذ إنه، وبعد 18 عاماً، يهتز هذا النظام ويخرج عن طوره بمجرد ظهور سيدة صفتها الوحيدة أنها ابنة الرئيس الراحل صدّام حسين، وهي من دون هذه الصفة لا تملك مالاً ولا داراً ولا أمناً ولا حزباً، منذ هروبها، مع بقية العائلة إلى خارج العراق عام 2003، تعيش في رعاية الدولة الأردنية وحمايتها، فيما تعيش والدتها وشقيقتها حلا في رعاية دولة قطر. ولكن اختلال التركيبة السياسية في العراق سبب فقدان العراقيين الثقة بالحكومات المتعاقبة، بسبب فشلها في تحسين الأوضاع المعيشية للعراقيين وظروفهم الأمنية. الإيجابي الذي حققته هذه المقابلات ربما إظهار ما يمت إلى صدّام حسين بالشكل الذي يدفع المتلقي إلى التفكر بحالة العراق والعراقيين قبل الاحتلال، والتأمل بما تحقق لهؤلاء العراقيين، بعدما أزاحت الولايات المتحدة وحلفاؤها نظام صدّام، والمقارنة بين حكمه وحكم من جاءوا بعده. وقد استعاد كثيرون فكرة البطل القومي وحارس البوابة الشرقية وصمام الأمان للعراق والمنطقة، فيما لم يذهبوا، كما حسِب المتخوفون من عودة حكم آل صدّام، إلى أن رغد ستعود لتستكمل مسيرة والدها في عراقٍ جديد.

> اهتزّ النظام العراقي وخرج عن طوره بمجرد ظهور سيدة صفتها الوحيدة أنها ابنة صدّام

(كاتب عراقيّ في لندن)

الدور والحاجة الروسيان في موضوع التجديد للأسد

عبد الباسط سيدا

من بين نتائج يمكن الخروج بها بعد مرور عشرة أعوام على انطلاقة الثورة السورية (مارس/ آذار 2011) أن الروس يخططون للبقاء في سورية؛ في حين أن الأميركان يستخدمون «الساحة السورية» لممارسة الضغط في العراق، على أمل احتواء إيران، وترتيب الأوضاع وفق تفاهمات جديدة مع تركيا، والحفاظ على أمن إسرائيل بطبيعة الحال. ويبدو أن الدور الروسي في سورية لم يخرج، منذ البداية، عن إطار التفاهم الأولي مع الأميركان، خصوصاً في مرحلة أوباما؛ كما أنه التزم، هو الآخر، بأمن إسرائيل، وأثبت، في مناسبات عدة، حرصه على ذلك الالتزام، واستمراريته في التمسّك به، وما زال مستمراً في هذا الاتجاه، هذا إلى جانب تحالفه الإيراني. وقد مارس الروس، منذ البداية، سياسة تضليلية، إذ كرّروا في مواقفهم العلنية، وفي تلك التي أفصحوا عنها، خلال لقاءاتهم مع السوريين المناهضين لحكم الأسد، بأنهم ليسوا متمسّكين ببشار الأسد؛ ولكنهم مع إعطاء الحرية للشعب السوري، ليقرّر بنفسه ما يريده. هذا بينما كانوا، في واقع الأمر، يدعمون النظام بكل أنواع الأسلحة، ويقدّمون له المعلومات والخبرات الاستخباراتية والعسكرية؛ كما كانوا يغطّونه دبلوماسياً في مجلس الأمن، عبر الاستخدام المستمر لحق النقض (الفيتو) ضد أي قرار في المجلس، كان من شأنه الضغط على النظام بأي شكل. وعلى الرغم من موافقتهم على بيان جنيف 1 عام 2012، إلا أنهم، منذ البداية، أكّدوا أن تفسيرهم يختلف عن التفسير الأميركي للبيان، من جهة أنه لا يدعو إلى إزاحة بشار الأسد عن الحكم، بل حاولوا باستمرار تفريغ ذاك البيان من محتواه.

ومع بداية جولات جنيف 2014، حاول الروس، بكل إمكاناتهم، حرف تلك الجولات عن مساراتها، عبر طرح موضوع أولوية محاربة الإرهاب، والدعوة إلى تعاون كل من النظام والثائرين عليه في محاربة الإرهاب. ثم دخلوا على خط «المصالحات» في مناطق مختلفة؛ ودفعوا نحو مسار أستانة 2017، حيث طرحوا دستورهم الجاهز، ثم حولوا هذا المسار إلى محور ثابت نسبياً، يضمهم مع كل من إيران وتركيا؛ وتمكّنوا من سحب المعارضة الرسمية إليه التي شاركت فعلياً، من دون أن تتبنّى ذلك رسمياً، في جميع الجولات، بما فيها الجولة الأخيرة الـ 15 التي كانت في 16 /17 فبراير/ شباط 2021.

ومن الملاحظ أن الهدف الأساس للسياسة الروسية في سورية يتمثل في شرعنة الوجود الروسي، والتغلغل ضمن المؤسسات الأمنية والعسكرية والاقتصادية. ولتحقيق ذلك، يرى القائمون على السياسة المعنية أهمية، بل وضرورة، المحافظة على النظام بقيادته الهشّة التي باتت خاضعة لهم وللإيرانيين في كل شيء، وذلك في مقابل البقاء في واجهة المشهد. ولعل هذا ما يفسّر سعي روسيا المتواصل راهناً، على مختلف المستويات، من أجل ترتيب الأوضاع لتمرير مهزلة إعادة انتخاب بشار الأسد، سواء عبر تعطيل مسار اللجنة الدستورية المضللة أصلاً، هذا المسار الذي لم، ولن يؤدي، إلى نتيجة، وإنما هو مجرّد بدعة روسية تم التفاهم حولها مع الجانب الأميركي، بهدف تكوين انطباع زائف، مفاده بأن هناك جهداً دولياً يُبذل للوصول إلى حل في سورية. وفي الموازاة مع هذا المسار، هناك لقاءات متواصلة في حميميم التي باتت تذكرنا بعنجر اللبنانية التي كان يتقاطر عليها المسؤولون اللبنانيون، لتلقي التعليمات والتوجيهات من المسؤولين الأمنيين السوريين، وتقديم الطاعة لهم. واليوم، يتكرّر المشهد ذاته، ولكن بأشخاص مختلفين، فالشخصيات التي تراجع حميميم سورية، سواء من الموالاة أم من المعارضة المدجنة؛ ومن يستقبلهم هم الأمنيون والعسكريون الروس. أما اللقاءات الأعلى مستوى، فتعقد في موسكو، تماماً كما كان يحصل بالنسبة للقاء مع المسؤولين اللبنانيين الأرفع شأناً الذين كانوا يتوجّهون إلى دمشق.

وما يجري من حديث اليوم عن فكرة تشكيل مجلس عسكري انتقالي، والدعوات إلى تفعيل المسار الدستوري، لا يخرج عن نطاق سياسة كسب الوقت، وتشتيت الانتباه عن الهدف الأساس للروس في المرحلة الراهنة الذي يتمثّل في تمرير عملية إعادة بشار الأسد في الأشهر القليلة المقبلة، وهي الانتخابات التي يبدو أنها باتت محسومة بالنسبة إليهم، وكل ما يسعون إليه، في الوقت الحالي، إنما يندرج في إطار المساعي المبذولة من أجل إضفاء المشروعية الاسمية عليها. ولعل إشرافهم على المباحثات التي تجرى، من حين إلى آخر، بين وفود «الإدارة الذاتية» وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) والنظام، وتسهيلهم لها من بين الخطوات التي تسير في هذا الاتجاه. إذ يبدو أن الهدف الأساسي هو تأمين توزيع صناديق الانتخابات/ المبايعة المفروضة في المناطق التي تشرف عليها الإدارة المعنية، وتتحكم فيها «قسد» عسكرياً بدعم أميركي، وتفاهم روسي. وذلك حتى لا تخرج منطقة شرقي الفرات التي تضم ثلاث محافظات؛ الحسكة ودير الزور والرقة، عن نطاق التبعية الرسمية للنظام، ولو شكلياً.

والملافت أن التركيز على الاتصالات والحوارات بين النظام وحزب الاتحاد الديمقراطي (الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني) يأتي بالتزامن مع تراجع الاهتمام بموضوع الحوار بين الحزب المذكور وممثلي الأحزاب المرتبطة به من جهة، والمجلس الوطني الكردي من جهة أخرى؛ وهو الحوار الذي كانت تشرف عليها الولايات المتحدة الأميركية، وهذا ربما يُستشف منه تراجع الاهتمام الأميركي بالموضوع السوري بصورة عامة. وهذا ما يُستنتج من تجاهل الرئيس الأميركي، جو بايدن، لوضع سورية في خطاباته، فأميركا حالياً منشغلة بملفاتٍ أخرى، تمثل أولويات في المرحلة الراهنة، منها الوضع الأميركي الداخلي في ظل حالة الاستقطاب الحاد بين توجهين متباينين: الأول يمثله الحزب الجمهوري بتوجهه الترامبي على وجه التخصيص، وهو الذي يركز على شعار أميركا القوية أولاً؛ في حين أن الثاني يتمثل في الحزب الديمقراطي، والرئيس بايدن بصورة خاصة، ويدعو إلى استعادة علاقات الثقة والتعاون مع الحلفاء، والعمل المشترك معهم في سبيل معالجة مختلف القضايا التي تستوجب تعاوناً دولياً. وهناك موضوع كورونا، والأزمة الاقتصادية التي تلوح بوادرها في الأفق. هذا إلى جانب موضوع مستقبل العلاقات مع الصين، في ضوء التحديات الاقتصادية والتكنولوجية المستقبلية. وكذلك العلاقات مع روسيا، وحرص الأخيرة على استعادة قسط من دورها السالف في عهد الاتحاد السوفييتي.

يبدو أن الموضوع السوري الذي لم يكن أصلاً ضمن دائرة أولويات إدارة الرئيس أوباما الديمقراطية، سيما في سياق سعيه إلى توقيع الاتفاق النووي مع إيران، لم يعد من الأولويات الأميركية في ظل الإدارة الجديدة، على الرغم من تصريحات تصدر هنا وهناك، فالنظام حالياً يستفيد من نفط الجزيرة، على الرغم من تطبيق قانون قيصر، والوجود الأميركي هناك. كما أن الصفقة حول القمح بين تركيا والنظام بوساطة روسية، وأعلن عنها أخيراً، تندرج ضمن هذا الاتجاه. والمؤكد هو أن المباحثات الجارية بين «قسد» وممثلي «الإدارة الذاتية» من جهة، وممثلي النظام من جهة ثانية، لا تجرى بعيداً عن أعين المسؤولين الأميركان الموجودين على الأرض هناك ومعرفتهم.

هل سلّم الأميركان ملف سورية بالكامل إلى الروس، مقابل التزامهم بأمن إسرائيل، وعدم التدخل في أماكن أخرى تخصّ أميركا، العراق وليبيا مثلاً؟ موضوع العلاقة بين حزب العمال الكردستاني والنظام قديم جديد؛ ولا تحمل المباحثات القائمة حالياً جديداً سوى أن توقيتها لافت، وطريقة إخراجها. أما البراغماتية التي أظهرها هذا الحزب من خلال التعاون مع الأميركان فلم تكن بعيدة عن التفاهمات الأخرى مع الروس والنظام في الوقت ذاته. ومع ذلك كله، ينتظر الجميع ملامح الاستراتيجية الأميركية الجديدة تجاه المنطقة، سيما بعد التصعيد الإيراني في العراق، وانسداد الآفاق في لبنان، فالسياسة علمتنا أن المتغير في حقلها هو السائد. لننتظر ونتابع، خصوصاً وأن ما جاء في خطاب الرئيس جو بايدن أمام مؤتمر الأمن «الافتراضي» في ميونيخ (19 فبراير/ شباط الحالي) يتضمن رسائل في مختلف الاتجاهات، وتحتمل أكثر من تفسير.

> هل سلّم الأميركان ملف سورية إلى الروس، مقابل التزامهم بأمن إسرائيل، وعدم التدخل في أماكن أخرى تخص أميركا؟

(كاتب سوري)

بايدن يدخل المتاهة الإيرانية

عيسى الشعيبي

بعد نحو شهر من أدائه القسم رئيساً، خلفاً طيباً لأسوأ الرؤساء الأميركيين، وفي سياق طويل من الإيماءات والغمزات والرسائل الموجّهة، حصراً، إلى أسماع القيادة الإيرانية، الخبيرة بفكّ شيفرة مثل هذه البرقيات، خطا الرئيس جو بايدن الخطوة الأولى، من غير تعوّذ، إلى تخوم المتاهة الإيرانية، ولامس حافّتها بقدمه اليسرى، مفعماً بكثيرٍ من حسن النية، وبقليلٍ من فضيلة الريبة، فبدا العم جو كمن دلف إلى سديم ثقب أسود، أو قل انخرط في لعبة روليت، كل أرقامها خاسرة، قد يفقد فيها كامل حججه وأوراقه القوية. إذ برفع واشنطن بعض القيود الرمزية المفروضة على إيران، بما ينطوي عليه ذلك من تودّد واسترضاء وملاينة، تكون الدولة العظمى الوحيدة هي التي حملقت بعينيها الواسعتين برهة قصيرة، ثم رمشت أولاً بلا مكابرة. وبهذا الاستهلال الزلق لمسار تفاوضي مرتقب، تحضر المفارقات الفارقة دفعةً واحدة، حيث تبدو أميركا كأنها التي تكابد الأمرّين تحت وطأة العقوبات، تستعجل رفع الحصار، ووقف انهيار الاقتصاد وانسحاق قيمة الدولار، فيما تبدو إيران، في المقابل، كأنها صاحبة اليد العليا، تشترط وتملي، لا يرفّ لها جفن، ولا تخشى ملامة.

لسنا في موضع تقديم النصح، فأهل واشنطن أدرى بشعابها الفسيحة، فما بالك وأن لها أوتوسترادات عريضة ومضيئة، غير أن على المرء المعني بشؤون هذه المنطقة وشجونها، العارف بقسطٍ من ثقافاتها، أن يدلي بدلوه، أن يقول، بقدر من التحفظ، إن نهاية هذه اللعبة الماجنة معروفة قبل أن تبدأ، فقد شاهدنا هذا الفيلم بالأمس، فكلما كانت تعرب واشنطن عن ميلٍ إلى التسامح، وتخطو إلى الأمام بتؤدة، كانت إيران ترى في ذلك مظهر ضعفٍ بالغ، ينبغي معه التشدد أكثر، ورفع سقف الشروط أعلى، على أساس أن أميركا كائن مطاطي قابل للضغط، أو دولة على وشك الركوع جاثيةً على ركبتيها.

في غمرة السجال الناشب بين الأميركيين والإيرانيين، منذ ما قبل وصول بايدن إلى البيت الأبيض، كانت التساؤلات: من الذي يحاصر من بحقّ السماء؟ من يهدّد من بالويل والثبور، من يخشى عظائم الأمور؟ من الذي يتألم أكثر، ويتحسّب للعاقبة إن وقعت الواقعة، جرّاء سوء تقدير، أو بفعل ارتكاب حماقة؟ هل هي إيران المخترقة حتى النخاع، العاجزة عن حماية أرشيفها النووي وكبير علمائها، أو حتى الرد على الاستهدافات المتواصلة لتموضعاتها في سورية؟ أم هي أميركا التي قتلت قاسم سليماني جهاراً، وهو الشخصية الثانية بعد المرشد الأعلى، من دون أن يطاولها انتقام، أو يُجرح لها جندي؟

مثل هذه التساؤلات التي كانت بالأمس مشفوعةً بالدهشة والاستهجان، تعاود اليوم طرح نفسها بإلحاح أشد، واستغراب يجلّ عن الوصف، خصوصا ونحن نشاهد هذا الاسترضاء الأميركي غير المفهوم لطهران، حتى لا نقول التهافت العجيب، ونرى، بالصوت والصورة، سلة مليئة بالجزر الناضج الشهي، فيما العصا الفولاذية مركونة خلف الباب الخارجي، الأمر الذي يشجّع طهران، بالضرورة الموضوعية، على نفخ الأوداج أكثر من قبل، وربما يحملها على الاعتقاد أن المسبحة قد كرّت لتوها، وها أولى الحبّات تسقط في عبّها، والبقية آتية.

من السذاجة البناء على افتراض أن حكومة الرئيس روحاني تُمسك بالقرار الاستراتيجي الإيراني، أو أن المرشد الأعلى، على أهميته، هو المرجع الأخير للسلطات كافة، فيما الحقيقة أن هناك سلطة تعلو فوق كل السلطات المعلومة، ونعني بها سلطة إيران المتخيلة وصولجان سلطانها المعمم، أي رؤية الجمهورية الإسلامية نفسها صاحبة مشروع إمبراطوري، أو قل قائدة «الإمبريالية الإسلامية المجاهدة»، الدولة الإقليمية أسيرة صورتها، المتمركزة في نواة فقه عقيدتها، المسكونة بثاراتها التاريخية وبمظلوميتها المذهبية، المنافحة عن دور رسولي خلاصي. وعليه، مع مثل إيران هذه سيتفاوض المفاوضون.

«كلوب هاوس»... ادخل برجلك اليُمنى

محمد طلبة رضوان

لا بأس بالصراخ، إذا كان مقدمةً للكلام، لانتزاع الحق في التعبير، أو العودة إليه. هكذا يخبرنا «كلوب هاوس». عشر سنوات من عمر الانتفاضات العربية حملت كثيرا من الصراخ والغضب، على مواقع التواصل. أنتج الغضب ثورات، وأزاح زعامات، وخلّف هزائم ومرارات، وأورث ضغائن وأحقادا وعداوات، ليس لأنه بدأ، لكن لأنه استمر. الصراخ في موضع الصراخ حق، لكنه في موضع النقاش جريمة.

يأتي «كلوب هاوس»، ويمنحنا فرصة جديدة. مهم جدا أن نتكلم، الأهم أن نسمع، عشر سنوات من الصراخ لم تسمح لأحدٍ بأن يسمع. السماع من الطرف الآخر «معرفة»، والمعرفة سلطة، وسيطرة، وامتلاك لزمام الأمور، والذين اخترعوا الصراخ في الجانبين، الأنظمة وأمراء الانقلاب والدماء والحروب في الخارج، كان هدفهم الأول ألا يستعيد الشباب سلطتهم على لحظتهم التاريخية، ويعيدوا اختراع الواقع. تطبيق جديد، يعتمد على الصوت، أنت من يتكلم، لا غيرُك، لا الكتائب الإلكترونية، ولا الإعلانات الممولة، ولا الأفكار المعلبة، ووجبات المكايدة السريعة التي يمنحها «غوغل» إلى محترفي الـ «كوبي بيست». الآن يجلس الجميع على مائدة افتراضية، صوتا لصوت، تكلم حتى أراك، ربما لأول مرة منذ عشر سنوات.

تكشف التجربة، في مدة قليلة، عن أشياء كثيرة، أبرزها حجم العزلة. نجحت الأنظمة باقتدار في تعطيل فاعلية «فيسبوك» و«تويتر»، وتحويلهما إلى وسائل للتناحر الاجتماعي، واستغلال ممكنات التعليق والشير واللايك والإيموشن في تطييف أي نقاش، يختلف الوضع في كلوب هاوس، حيث تختصر المواجهة نصف الطريق، فيما تتكفل «حداثة» التطبيق بالنصف الآخر، فالأجهزة الأمنية لم تفهمه بعد. تتخذ «الخناقة» الآن شكلا جديدا. بالأحرى، يحاول أن يكون جديدا، وينجح. اختفت كلمات كوميدية مثل الاصطفاف، وباتت محل تندّر على من يردّدونها، حل محلها الاعتراف بالخلاف، بالصراع، بالجرائم كما يراها كل فريق، ومحاولة الوصول إلى «صيغة» لإدارة ذلك كله، أن نسوق بدلا من أن نُساق. اصطدمت مسلماتٌ كثيرةٌ بنظيراتها لدى الفريق الآخر، وهو ما يحتاج مزيدا من «السمع» والوقت ليصل بالطرفين إلى أهم مسلمات السياسة، وهو أنه لا مسلّمات.

لم تخل التجربة من استعادة بعض المرارات، وترديد بعض السذاجات والمثاليات و«الصعبانيات»، وهذا طبيعي. ثمّة جروح وتقيحات ودمامل لم تجد من ينظفها بعد، ما زالت مطالبات الاعتذار لدى الطرفين. اعتذر أولا لكي نقبلك، أعلن توبتك، وبكاءك وندمك على تقديرك السياسي. ما زال إسلاميون يتفننون في توسيع دائرة الإدانة بالقتل والدم، لتشمل من كتب «بوست» أو «تويت» أو شارك في مظاهرة أو شاهد برنامجا ساخرا، أو نام في بيته وسكت، ولم يكتب في تأييدهم والدفاع عنهم، يقابلهم على الطرف الآخر من يرفضون مجرّد وجود الإسلاميين، بعد فشل تجربتهم، سواء اعتذروا أم لم يعتذروا، لم يخل المشهد أيضا من تصفية بعض المرارات السياسية، بالاغتيال الذي يتخذ شكل النقد، وهو ما حدث مع المخرج خالد يوسف في أحد الغرف، وتسبب في نقاشات كثيرة بشأنه، استمرت يومين، بدأت بالصراخ، لكنها وصلت إلى الكلام. لم يتفق الطرفان، وهو ما لن يحدث، لكنهما تكلما، وهذا وحده فارق.

كان «كلوب هاوس»، بالنسبة لي، فرصةً لسماع نقاشات سورية وفلسطينية وخليجية، والاقتراب أكثر من مغتربين، ومنفيين، ومُطبعين، ومثليين، وملحدين، ومؤيدين للأنظمة الاستبدادية «لديهم وجهات نظر»! ما يخفيه «الكيبورد» يفضحه «الإيربودز». خايلني صلاح جاهين، أكثر من مرة، كلما تجاوزت غرفة إلى أخرى، تذكرت رباعيته: «عيني رأت مولود على كتف أمه/ يصرخ تهنن فيه، يصرخ تضمه/ يصرخ، تقول يا بني ما تنطق كلام/ ده اللي ما يتكلمش يا كتر همه».

بين السودان وميانمار... مُقارباتٌ في التحوّل

جمال محمد إبراهيم

1- بعد نحو عامين من التوافق على ميثاق الأمم المتحدة الذي أرسى المبادئ التي تعزّز الاستقرار والأمن العالميين، وحماية البشرية من شرور الحروب، جاء الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعتمده المجتمع الدولي منذ عام 1948، وأرسى قواعد إضافية للتعاون بين أعضاء المجتمع الدولي. أقرَّ ذلك الإعلان منظومة من القيم والمبادئ، تتحقق عبرها الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، تعزيزاً لصون كرامته على مستوى المجتمع الدولي. على أنّ ثورة الاتصالات والمعلوماتية، منذ بدايات الربع الأخير للقرن العشرين، حققتْ واقعاً جديداً، تجلّت مظاهره في العولمة التي دشّنت صحوة حقيقية نحو اعتماد المقولة التي شاعت إثر تلك الثورة، لكونها حوّلت العالم إلى قرية كونية صغيرة، متماسكة الأطراف. ساهمتْ ظاهرة العولمة في ترويج تلك القيم والمبادئ، فزاد وعي الشعوب بدرجاتٍ متفاوتة، بحقوقها في الحرية والديمقراطية والعيش الكريم. إلى ذلك، تداعى جماع المجتمع الدولي للمساندة الجادّة، ولدعم الشعوب في حراكها لاستعادة تلك الحقوق. ولم تقف تلك المساندة، وذلك الدّعم على الدور الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة، بل صار زمام المبادرة بيد القوى الدولية الكبرى والمؤثرة، بما قد تجاوزَ بيروقراطية الأجهزة الأممية نفسها. عليه، فقد تراجع مبدأ قديمٌ يتصل بانغلاق البلدان على نفسها، إذ أتاح التحوّل المتصاعد نحو العولمة وشيوع الشفافية درجةً لم يعد معها مقبولاً التذرّع بعدم التدخّل في الشؤون الداخلية، حجّة لاستمرار انتهاكات منظومة القيم والمبادئ المتصلة بحق الإنسان في الحرية والديمقراطية والعيش الكريم.

2- يفسر ذلك كله حراك الشعوب وتململها من الأنظمة العسكرية والشمولية، التي لا تلتفت إلى القيم التي اعتمدها المجتمع الدولي، وتواصل السير بعيون معصوبة في الاتجاه المُعاكس، والمُفضي إلى حرمان الشعوب حقوقها الأساسية في الحرية والديمقراطية والعيش الكريم. حراك بعض الشعوب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لاستعادة تلك المبادئ السامية هو ما أسموه ثورات الربيع العربي التي اندلعت موجاتها منذ عام 2011، فشهدنا تحوّلات تفاوتتْ درجات نجاحها أو فشلها، في بلدان مثل تونس وليبيا ومصر واليمن وسورية، ثم تواصلت تلك الموجة في سنواتٍ لاحقة في الجزائر والسودان، ولكن بتباينات بدت على أكثرها عثرات ومظاهر عدم استقرار متطاول. على أن ظاهرة حراك بعض الشعوب الرّازحة تحت أنظمة عسكرية أو شمولية باطشة لاستشراف التحوّل نحو الديمقراطية، لم تقتصر على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحدها، إذ امتدّت الأنظمة المارقة على تلك الحقوق إلى بلدان عديدة، خصوصاً في بلدان أميركا اللاتينية، وأيضاً بلدان في قارة آسيا. ها هيَ ميانمار، وقد استولى فيها العسكريون على السلطة، في انقلاب أجهز على حكومة منتخبة في تلك البلاد، لتشكّل بذلك تحدّياً لتوجّهات المجتمع الدولي نحو تعزيز الديمقراطية والحرية.

3- في نظرة إجمالية على محاولات التصدّي لمحاصرة الأنظمة التي تصرّ على انتهاكات حقوق الإنسان، والسعي إلى إجبارها على احترام هذه الحقوق، يلاحظ أنّ المجتمع الدولي، وإنْ تحرّك على مستوى الأمم المتحدة، بوصفها ضميراً لذلك المجتمع، فقد صحبته مبادراتٌ من كباره للتحرّك المباشر على مستوى العلاقات الثنائية، غير أنّ تحرّك القوى الكبرى، وإن جاء في إطار الحرص على تعزيز مبادئ الحكم الرشيد ودعم الديمقراطية والحرية والعيش الكريم، لكن أجندات خاصة، تتصل بالمصالح الاقتصادية والأمنية لأطراف تلك القوى الكبرى، خالطته أحياناً. لقد شهد العالم حالة الحراك الشعبي في فنزويلا، الذي كاد أن يحقق التغيير المطلوب، غير أن المسيرة توقفتْ، لتقاطع ذلك التحرّك بأجندات ومصالح إقليمية تخصّ قوى كبرى. وفي الأول من فبراير/ شباط الحالي، وقع انقلاب العسكر في ميانمار على الحكومة المدنية المنتخبة، وزجّتْ قادتها في المعتقلات. ثم فرضت الولايات المتحدة، بإدارتها الجديدة التي رفعتْ شعار العودة إلى تعزيز الديمقراطية في أطراف المجتمع الدولي، عقوبات قاسية على قادة انقلاب ميانمار، وحجبت معوناتها عن تلك البلاد. وتزامن هذا الإجراء مع ما صدر عن الأمم المتحدة من إدانة لانقلابيي ميانمار.

4- لو أجلنا النظر في التحرّك الشعبي الرّافض لانقلاب العسكر في ميانمار، مقارناً بما حدث لحراك السودانيين منذ ديسمبر/ كانون الأول من عام 2018، الذي أسقط نظاماً عسكرياً شمولياً، وتوجّهَ العسكر بعد ذلك إلى التحالف مع الحراك الشعبي (وإن كان تحالفاً ملتبساً) لإدارة البلاد، سنجد تبايناً واضحاً في الحالتين. أسقط الانقلاب العسكري الصّرف في ميانمار حكماً ديمقراطياً منتخباً يعارضه الآن حراكٌ شعبيٌّ عارم. وفي السودان، أسقط الحراك الشعبي نظاماً عسكرياً شمولياً، فانحازتْ فئات من العسكر إلى جانب الحراك، ودخل الطرفان في شبه تحالف عسكري - مدني لإدارة فترة انتقالية لحكم البلاد، إلا أنّهُ بانت على بعض أطراف المكوّن العسكري في ذلك التحالف الهَشّ نياتُ لإضعاف المكوّن المدني. بادرت الأمم المتحدة بالترحيب بالتغيير الذي وقع في السودان، وَدعتْ إلى تعزيز الحكم المدنيّ في السودان، عبر الممارسة الديمقراطية واحترام الحريات. وذلك موقف متوقع، ووجد ترحيباً به من السودان، إذ هو داعم للصيغة السودانية التي تميّزتْ بتحالف مدني وعسكري لإدارة البلاد، في فترة انتقالية تعقبها حكومة تدير البلاد، تفرزها نتائج انتخابات. وبسبب شكوك والتباسات بشأن دور المكوّن العسكري في الفترة الانتقالية، وافقت الأمم المتحدة على إيفاد بعثة أممية طلبها السودان، وفق مقررات الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة لدعم التحوّل إلى حكم مدني كامل في البلاد. أما الولايات المتحدة، فقد قدّمت دعماً مفتوحاً للتحوّل المدني لحكم السودان، حمل حوافز عديدة لدعمه، على أن يبقى دور العسكر مقتصراً على مهمته التقليدية في حفظ الأمن والاستقرار وتقليص أنشطته الاقتصادية، وألا يسعى إلى الانفراد بحكم البلاد. إلى ذلك، بادرت الإدارة الأميركية الجديدة إلى إصدار توجيهات لقيادة القوات الأميركية في أفريقيا (أفريكوم) للتنسيق في ذلك مع الحكومة الانتقالية في السودان،

> يخضع التوجّه الأميركي بشأن ميانمار، وإن بدا حاسماً وصارماً، لحسابات دقيقة تتصل بجوانب اقتصادية وأمنية
>
> قدّمت الولايات المتحدة دعماً مفتوحاً للتحوّل المدني لحكم السودان، حمل حوافز عديدة لدعمه

مُنبّهة إلى ضرورة التزام توطيد أركان حكم مدنيٍّ في البلاد، مع إبقاء المؤسسة العسكرية للقيام بدورها التقليدي.

5- أما في حالة انقلاب ميانمار، فقد أبدت الإدارة الأميركية رفضاً صريحاً لحكم العسكر، وأصدرت جملة من العقوبات على الانقلابيين. ولكن بحسابات دقيقة، بحيث لا يضرّ الشعب في ميانمار الذي ظلَّ يعاني من أنظمة حكم عسكريٍّ عبر سنوات طويلة، منذ الاستقلال عام 1948، توطدتْ خلالها سيطرة الجيش على مؤسسات اقتصادية وأمنية كثيرة. وتدرك الإدارة الأميركية، في تعاملها مع حالة ميانمار، تعقيدات الأوضاع السياسية في تلك المنطقة من العالم، إذ رسختْ فيها أنظمة شمولية وشبه شمولية، وشاعت فيها انتهاكات حقوق الإنسان. مع اتساع وتيرة الحراك الشعبي في ميانمار، الذي نجح، بذكاء شعبي، في حشد معارضته الانقلابيين عبر أساليب التواصل الاجتماعي (البلوتوث)، وليس عبر خدمة الإنترنت التي حجبها العسكر، فإنّ الشعب في ميانمار لن يعجز عن جعل حراكه منظوراً تحت بصر المجتمع الدولي ولاعبيه المؤثرين، بما يشكل ضغطاً متعاظماً عليه. ها هي الإدارة الأميركية الجديدة، وهي تخطو لتعزيز التزامها من جديد بإشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان في أنحاء العالم، في ميانمار كما في السودان، تلقي بضغوطها على البلدين، لكن الملاحظ أن الولايات المتحدة تميّز بين الحالتين.

6- في حالة انقلاب ميانمار، يخضع التوجّه الأميركي، وإن بدا حاسماً وصارماً، لحسابات دقيقة تتصل بجوانب اقتصادية، وأيضاً بجوانب أمنية. في الجانب الاقتصادي، تدرك الإدارة الأميركية سيطرة ميانمار على تجارة المجوهرات وثروتها الهائلة من الأحجار الكريمة في تلك المنطقة. ومن الناحية الأمنية، في جوار ميانمار ناحية الشرق، يتابع المارد الآسيوي الأقوى، الصين، ما يجري في منطقة نفوذه، خصوصاً وقد لعب الرئيس الأميركي السابق دوراً في إذكاء الخلاف معها. خلاصة الأمر، أن للمجتمع الدولي، عبر منظمته الأممية، وأيضاً للقوى الكبرى المؤثرة، دوراً في تعزيز التوجّهِ الديمقراطيّ في العالم، بما لن تصبح معه الأنظمة الانقلابية أو الشمولية قادرة على الاستمرار في الانفراد بحكم بلدانها. وانقلاب ميانمار لن يكتب له عمرٌ يمكّنه من الديمومة. وبشأن السودان، حملت الرسالة التي وصلت إلى انقلابيي ميانمار تحذيراً مبطناً إلى جنرالاته في المكوّن العسكري، ألا يستسهلوا أيَّ مخطط، وإن كان غير منظور الآن، للانفراد بحكم البلاد، بل عليهم تعزيز تحالفهم لتعضيد المكوّن المدني الذي يدير البلاد حالياً ودعمه، وصولاً إلى تهيئة البلاد بعد نحو عامين لحكم ديمقراطي، يعيد السودان عضواً فاعلاً في المجتمع الدولي.

(كاتب وسفير سوداني سابق)

في حاجة تونس إلى عقول راشدة لا مكابرة

أنور الجمعاوي

تتكوّن هيئة الحكم في تونس من ثلاث مؤسّسات دستورية، سيادية، وازنة: البرلمان وهو مؤسسة تشريعية منتخبة، تمثّل جمهور الناخبين وعموم المواطنين، وتراقب أداء السلطة التنفيذية. ومؤسسة الرئاسة ويشرف عليها رئيس الجمهورية المنتخب بطريقة ديمقراطية مباشرة، وهو رمز وحدة الدولة وعنوان استمرارها واستقلالها. ومؤسسة رئاسة الحكومة المعنية بإدارة الشأن العامّ وتنفيذ السياسات العامّة للدولة في مختلف المجالات الحيوية. والعلاقة بين هذه المؤسّسات ضرورية في السياق السياسي/ الدستوري التونسي. ومثال ذلك أنّ أعضاء الحكومة يقترحهم رئيس الوزراء، وينالون الثقة من عدمها من مجلس نواب الشعب، ويؤدّون اليمين أمام رئيس الجمهورية لمباشرة مهامّهم. ويفترض أن تنبني العلاقة بين الرئاسات الثلاث على التنسيق والتواصل والتعاون، لضمان سيرورة الدولة وخدمة المواطنين، وتحقيق المصلحة العامّة. والمشهود في تونس حاليًا غلبة التنافر بين أطراف هيئة الحكم واشتداد الصراع بينها على الدستور، وعلى الصلاحيات.

الدستور وثيقة مرجعية، وضعية، مدنية يحتكم إليها الحاكم والمحكوم في تسيير دواليب الدولة، ويرد في الغالب على جهة الإجمال والإيجاز، ولا يشترط أن يشمل كلّ تفاصيل الحياة اليومية، وكلّ القضايا الطارئة. بل يحمل طيّه القواعد الأساسية لشكل الدولة (جمهورية، مملكة، إمارة) ونظام الحكم (برلماني، رئاسي، ملكي، مختلط) وكيفية تشكيل الحكومة وصلاحيات الهيئات المدنية والعسكرية، والحدود الفاصلة والخيوط الواصلة بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وواجبات الأفراد والجماعات وحقوقهم الأساسية وضمانات تطبيقها. ومن ثمّة، الدستور مدوّنة توجيهية عامّة، لا تشمل كلّ شيء، بل تفهم في كلّيتها. والملاحظ في تونس منذ بلورة الدستور التوافقي الجديد (2014) أنّ النخب السياسية عموماً، والرئاسات الثلاث خصوصا، تتشابك على فهمه، وتتعارض في تمثلات تنزيله في الواقع، وكلّ طرفٍ يدّعي أنّه يمتلك حقيقة الدستور. وتجلّى ذلك من خلال التنازع حول مفهوم الشخصية الأقدر لتولّي رئاسة الحكومة، وحول طريقة تشاور رئيس الجمهورية مع الأحزاب في هذا الشأن، أكانت عبر المراسلات التقليدية أم عبر التحاور المباشر. وقد احتدم النزاع، أخيرا، بشأن مدى دستورية عرض رئيس الحكومة، هشام المشيشي، التحوير (التعديل) الوزاري على البرلمان، لنيل تزكيته الوزراء الجدد. والحال أنّ الأمر بديهي، باعتبار أنّ الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، وهو من يراقبها ويسائلها، وهو المخوّل لمنحها الثقة أو سحبها منها. وبلغ الأمر ببعض أنصار الرئيس قيس سعيّد درجة تفويضه ليحتكر تأويل الدستور، والحال أنّه مطالبٌ باحترام الدستور، لا باحتكار تأويله. فهذا تفويضٌ غير مشروع، يفتح الباب لاستعادة الحكم الأحادي. ومن ثمّة، فبدل الالتزام بروح الدستور واللقاء عند فصوله الجامعة، والعمل على تطبيق محامله التقدّمية، يحاول بعضهم تنظيم انقلاب ناعم على الدستور، ويحمّله آخرون ما لا يُحتمل، ويبحث غيرهم عن نواقص الدستور لتعديله على أهوائهم، وإطالته قدر الإمكان. والواقع أنّ الفائدة ليست في طول الدساتير، بل في تكامل فصولها وتنافذها. وتكفي الإشارة هنا إلى أنّ الدستور الأميركي من أقصر الدساتير (7 مواد أساسية) وأعرقها في العالم (1789). ومع ذلك هو المرجع في إدارة إحدى أكبر الدول، ولم تَشُبْه تعديلات كثيرة منذ ظهوره، ويتمّ الاحتكام عند التباين في تأويله أو عند التنازع بين الهيئات السيادية في فهمه إلى المحكمة الدستورية العليا لتفصل في المسائل الخلافية. لذلك، الحاجة أكيدة في سياق تونسي لإحداث المحكمة الدستورية لوضع حدّ لظاهرة التهافت على الدستور، والتباين الحاد في تمثّل محامله من الهيئات السيادية الحاكمة.

لا ينصّ الدستور التونسي الحالي على مركزة الصلاحيات عند طرف واحد. بل يحرص على توزيع المهامّ بين المؤسسات السيادية الثلاث المذكورة، وعلى الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. والقصد ضمان هامش من الاستقلالية وتحقيق الرقابة المتبادلة بين مؤسسات الدولة الحيوية، حتّى لا ينفرد طرف بالحكم ويسود البلاد وحده. لذلك منح الدستور البرلمان سلطة سنّ التشريعات والقوانين، أو إلغائها أو تنقيحها والتصديق على الاتفاقيات الدولية والخارجية التي يبرمها ممثلو السلطة التنفيذية. وتعتبر الحكومة مسؤولة أمام مجلس نوّاب الشعب، ومن صلاحياته مراقبتها، ومساءلتها ومنحها الثقة أو سحبها منها. فيما «يؤدّي رئيس الجمهورية المنتخب اليمين أمام مجلس نواب الشعب»، ليُباشر مهامّه (الفصل 76)، و«يتولى تمثيل الدولة، ويختص بضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي المتعلق بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة». (الفصل77). «ويختم رئيس الجمهورية القوانين ويأذن بنشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية» (الفصل 81). و«يمكن لأغلبية أعضاء مجلس نواب الشعب المبادرة بلائحة معلّلة لإعفاء رئيس الجمهورية من أجل الخرق الجسيم للدستور، ويوافق عليها المجلس بأغلبية الثلثين من أعضائه. وفي هذه الصورة تقع الإحالة إلى المحكمة الدستورية للبت في ذلك بأغلبية الثلثين من أعضائها. ولا يمكن للمحكمة الدستورية أن تحكم في صورة الإدانة إلا بالعزل». (الفصل 88). أمّا رئيس الحكومة فيقود الفريق الحكومي، «ويضبط السياسة العامة للدولة. من صلاحيته إنشاء وحذف الوزارات، وإقالة الوزراء وذلك بالتشاور مع رئيس الجمهورية فيما يخص وزيري الدفاع والخارجية. كذلك يمكنه إحداث أو تعديل أو حذف المؤسسات والمنشآت العمومية والمصالح الإدارية. ويتصرف رئيس الحكومة في الإدارة، ويبرم الاتفاقيات الدولية ذات الصبغة الفنية (...) وكل وزير يضبط سياسة وزارته بالتماشي مع السياسة العامة للحكومة» (الفصل71).

ولكن واقع الممارسة السياسية يُخبر بحدوث تنازع بين الرئاسات الثلاث على الصلاحيات من حين إلى آخر، فقد أشار الرئيس قيس سعيّد إلى محاولة رئيس البرلمان، راشد الغنوشي، السطو على مهامّه في مجال العلاقات الخارجية، وأكّد أنّه الممثّل الأوّل لتونس في المحافل الدولية. فيما تعلّل الغنوشي بأنّه يروّج الدبلوماسية الشعبية في ظلّ محدودية أداء الدبلوماسية الرسمية. واغتنم الرئيس سعيّد فشل حركة النهضة، الحزب الأوّل في مجلس النواب في تشكيل حكومةٍ تحظى بثقة الأغلبية البرلمانية، فعيّن «حكومة الرئيس الأولى» بقيادة إلياس الفخفاخ و«حكومة الرئيس الثانية» بقيادة هشام المشيشي، وكلاهما من خارج الأحزاب الممثلة في البرلمان. ولم يقف دور رئيس الجمهورية عند اختيار الشخصية

> تحتاج تونس إلى عقول قيادية، تحاورية، توافقية، رشيدة، ميّالة إلى تحكيم منطق المشاركة لا المغالبة، والمصالحة لا المكابرة
>
> يبعث استمرار الأزمة برسائل سلبية إلى الداخل والخارج، ويزيد من نفور الناس من السياسيين، وتيئيسهم من الديمقراطية

الأقدر لرئاسة الحكومة وهو ما ينصّ عليه الدستور. بل تجاوز ذلك، بحسب مراقبين، إلى التحكّم في تشكيلة الحكومة ورئيسها ومصيرها. وقدّم الفخفاخ استقالته إلى رئيس الدولة، حتّى يمنح الأخير فرصة تعيين رئيس حكومة جديد غير متحزّب وموال له. وكان أن عيّن رئيس الجمهورية هشام المشيشي رئيسا للحكومة (25 يوليو/ تموز 2020) وهو مستشاره الأوّل، المكلف بالشؤون القانونية، ووزير الداخلية في حكومة الفخفاخ. وفرض عليه، بحسب ملاحظين، مجموعة من الوزراء، وألزمه بعدم القيام بأيّ تحوير إلاّ بمراجعته. ويبدو، بحسب تقارير متواترة، أنّ ممارسة المشيشي حقّه الدستوري في إقالة بعض الوزراء بعد تقييم أدائهم (الثّقافة، الداخلية ..) وإقدامه على إجراء تعديل وزاري (شمل11 حقيبة) وحاز ثقة كبيرة في البرلمان لم يرُق لرئيس الجمهورية الذي رأى في ذلك «خيانة للعهد»، واستهدافا لوزراء محسوبين عليه، ومحاولة لتنصيب وزراء جدد على صلة بالحزام السياسي الداعم لحكومة المشيشي (النهضة، قلب تونس، ائتلاف الكرامة، كتلة الإصلاح). ومن ثمّة تحوّلت معركة الصلاحيات إلى أزمة حادّة بين رأسي السلطة التنفيذية. وجلّى ذلك امتناع رئيس الجمهورية عن قبول الوزراء الجدد لأداء اليمين أمامه ومباشرة مهامّهم. وقبول اليمين تكليف دستوري، فوري مقيّد، يندرج ضمن واجبات الرئيس بحسب قانونيين. وتعلّل رئيس الجمهورية بأنّ بعض الوزراء (لم يسمّهم علنا) تحوم حولهم شبهات فساد، وخيّر المشيشي بين الاستقالة أو إقالتهم. والحال أنّ الحكم بفساد وزير ما ليس من اختصاص رئيس الجمهورية، ولا من مشمولات وزارة الداخلية. بل هو اختصاص السلطة القضائية حصْرا. والمرجّح، بحسب محلّلين، أنّ رئيس الجمهورية أراد توسيع صلاحياته وتمديد نفوذه على الحكومة. لكنّه لم يجد التجاوب المطلوب من هشام المشيشي في هذا الشأن. ونتيجة ذلك، اتسعت الفجوة بين الطرفين. وظلّ التحوير (التعديل) الوزاري معلّقا. وكان في الوسع حسم هذا النزاع، لو تمّ التعجيل بتشكيل المحكمة الدستورية التي كان يُفترض إحداثها منذ سنة 2015.

يبعث استمرار الأزمة برسائل سلبية إلى الداخل والخارج، ويزيد من نفور الناس من السياسيين، وتيئيسهم من الديمقراطية ولسان حالهم يقول: «يا للعجب، انتخبناهم ليحلّوا مشاكلنا فإذا هم يتنازعون على الحكم ويطلبون منّا حلّ مشاكلهم». ولا يساعد المشهد المأزوم على تحقيق الاستقرار وضمان النماء، والالتفات إلى مشاغل التونسيين الحقيقية (مكافحة الوباء، الغلاء، البطالة، الفقر ..)، ولا على استقطاب المستثمرين، ولا يشجّع الصناديق المانحة على مزيد التعاون مع تونس في ظلّ وضع سياسي/ اقتصادي/ صحّي صعب.

ختاما، تحتاج تونس إلى عقول قيادية، تحاورية، توافقية، رشيدة، ميّالة إلى تحكيم منطق المشاركة لا المغالبة، والمصالحة لا المكابرة، والمواءمة لا المكاسرة بين أطراف هيئة الحكم خصوصا، ومكوّنات المجتمع السياسي عموما تحقيقا للمصلحة العامّة.

(كاتب وأستاذ جامعي تونسي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads